

تحقيق

لوحات السيارات «ما بتكلمش عربي»!



بناء على الدستور قد يجوز الطعن بالقانون الجديد (دالاتي ونهرا)

أحد. هنا ثمة ما يحتاج إلى توضيح. صحيح أن الرقم المستخدم في الغرب، في عصرنا، يُطلق عليه الحرف العربي، وأنه انتقل إلى أوروبا عبر العرب بعد الخوارزمي (بواسطة البابا سيلفستر الثاني وسواه)... إلا أن ذلك الرسم للرقم لم يُعتمد في المشرق العربي، بل شاع في المنطقة المغاربية قبل أن ينتقل إلى الغرب عبر الأندلس. لذا، فإن رسم الحرف كما نعرفه في بلادنا، الذي أخذته العرب بدورهم عن الهنود وطُوروه وأضافوا الصفر، هو الذي جرى اعتماده في المنطقة المشرقية عربياً منذ بغداد العباسيين. لبنان ضمن هذه المنطقة. هذا بحث تاريخي فيه كلام كثير، إنما يبقى، في الوعي العام المتصل من قرون إلى الحاضر، أن هذه أرقام عربية وتلك أجنبية، وبالتالي ما هذه الرجعة إلى الأصول الآن، فجأة، التي تجعل لوحات السيارات في الشارع كلوحات سيارات أوروبا وأميركا في الحرف والرقم! تلك المراسلة التي عدت، في تقريرها، اللوحات الجديدة «خطوة على سكة الحداثة الأصلية» تلخص كيف سيكون التلقي العام. حادثة في اللغة أيضاً! بمسحها واستبدالها بلغة أخرى! فهمها ابن خلدون قديماً، في أن «المغلوب مولع أبداً بالافتداء بالغالب، في شعاره وزينه ونحلته وسائر أحواله وعوائده». حسناً، هذه فهمناها، لكن فلتترك لنا لغتنا، إحدى خيمنا الأخيرة، أقله خيار، كوعاء لثقافتنا وأفكارنا.

حرفياً أنه: «بتكون رقم اللوحة من حرف لاتيني من جهة اليسار». المسألة لا تتعلق فقط باستبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، فالأمر عينه، وإن بتخريج مختلف، ينسحب على الرقم أيضاً. لن تحوي اللوحات الجديدة شكلين من رسم الأرقام، كالمختشرة حالياً، التي يعرفها الشارع بالأرقام العربية والأرقام الأجنبية. سيكون هناك الرقم «الأجنبي» فقط. هذه مسألة معقدة نوعاً ما. في الواقع هو ليس أجنبياً، بالمعنى التاريخي، إنما هذا هو الشائع بين الناس راهناً. لفت الوزير المشوق، في مؤتمره الصحافي أخيراً، إلى هذه المسألة، فقال رداً على استفسار: «هيدا الرقم العربي الأصلي، اللي بسفوه الهندي، فرجعنا إلى الأساس. هذا هو الرقم العربي الأصلي، وعملياً لا اعتقد أن هناك صعوبة في قراءته عند

فقال: «لا أعتقد أن هناك في لبنان من لا يعرف قراءة الحرف اللاتيني، فاللبناني مشهور بمعرفة اللغات، وعموماً نحن بلد سياحي، وهذا ما حكى يومها، والأجنبي السائح يحتاج أن يقرأ». هذه هي ثقافة «الخوافة أولاً» إنها لا يلام شربل على ذلك، بالأصل، فهو كان وزير تنفيذ، بل يلام «نواب الأضفة». عموماً هذه مسألة يمكن أن تُستدرك الآن، بطريقة ما، إن كان هناك من «يسهر على احترام الدستور» فعلاً، وإن كان هناك أيضاً من يرى أن هذه مسألة ليست عابرة، إذ تطال ثقافة البلاد العامة، خاصة في مسألة بصرية (السيارات) تملأ الفضاء العام. الحديث عن مشهد عام، ما «الهوية» إن لم تكن في مثل ذلك؟ ليس لدى هدى سلوم، وهي على رأس إدارة «هيئة إدارة السير» التابعة لوزارة الداخلية، ما تقوله حول الموضوع إلا بأن تحيل الأمر إلى قرار الوزير شربل سابقاً (قرار 401)، إضافة إلى دور مجلس النواب بالتشريع (بالقانون 61 وقانون السير). تخبرنا أنها تطبق القانون، والأمر ليس بيدها، وهذا صحيح. يشغلها هذه الأيام تفلتت، أو فساد، بعض المعتمدين الذين يتقاضون من المواطن أكثر من المبلغ المحدد لتبديل اللوحات (التكلفة، نحو 50 ألف ليرة، على نفقة المواطن). اللافت أن قرار اللغة في اللوحات لم يات سهواً، أو ارتجالاً، إذ نجد في قانون السير الجديد، الذي أشبع بحثاً ونقاشاً على مدى سنوات،

قفز المشرعون
عن نص الدستور بأن
العربية هي اللغة
الرسمية في لبنان

العربية «هي اللغة الوطنية الرسمية» في لبنان. بحسب المادة 11 من الدستور. رغم وضوح مقصد المشرع. قفز «نواب الأمة» فوق هذه المادة في قانون السير الجديد عبر حصر النموذج الجديد للوحات السيارات بالحروف والأرقام اللاتينية!

محمد نزال

تبدأ الفقرة «ب» من مقدمة الدستور اللبناني على النحو الآتي: «لبنان عربي الهوية والانتماء». قيل إن الحرب الأهلية قفلت على ذلك. لكن أخيراً، وبالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية، قبل نحو أسبوعين، كان للسلطة في لبنان «اجتهاد» آخر. لوحات تسجيل السيارات، بنموذجها الجديد، لن تكون عربية. لن نرى، عفاً قريب، لوحات بصيغتي ترميز، عربية ولاتينية، كالمختشرة حالياً. ستكون مرمزة بالحرف اللاتيني فقط. هذا ما ظهر في اللوحة النموذج التي كشفت عنها «هيئة إدارة السير» أخيراً، إذ أعلنت من وزارة الداخلية، في مؤتمر صحافي، انطلاق حملة التبديل رسمياً. هكذا، سنرى مثلاً أن حرف «م» على لوحة سيارة قد أصبح «P» (الأحرف التي ستستخدم هي كالتالي: B, G, J, C, M, N, O, R, S, T, Z, P, D, C إلى الحرف A لكل سيارة لم تكن مرمزة سابقاً). بعيداً عن الجملة «العربية» الواردة في مقدمة الدستور، وهي قاعدة عامة - سامية، كيف أمكن للمسؤولين، وعلى رأسهم النواب الذين شزعوا نص هذا القانون، أن يقرروا فوق المادة 11 من الدستور، التي تنص على أن «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية»؟ ألا يعني هذا أنه يمكن الطعن، أمام المراجع المختصة، بالنص الوارد في قانون السير الجديد؟ هكذا «عُيدت» السلطة في لبنان باللغة العربية في يومها العالمي. بالمناسبة، الآن بدأ التطبيق، إنما التشريع حصل عام 2012 ولحقه تعديل (خاص بالمادة 154 المعنوية باللوحات) عام 2016. أما القرار التنفيذي (المتعلق بالتفاصيل الشكلية والألوان) فقد أصدره وزير الداخلية السابق مروان شربل. دار آنذاك نقاش حول إلغاء «اللوحة الزرقاء» الخاصة بالنواب، وما شاكل من تفاصيل، أما موضوع اللغة، فلم يشغل أحداً من المشرعين، بمن فيهم أقحاح النطق بالضاد. سألنا الوزير شربل عن هذه المسألة، التي أقرها هو، بعد إقرارها من النواب،

نيورة

ليرة (100,6 مليار دولار). وبالتالي فإن الاحتياطات الإلزامية تصل إلى 48 ألف مليار ليرة (32,1 مليار دولار)، ما يعني أن المصارف تحاول تهريب أكثر من 104 ألف مليار ليرة (69 مليار دولار) من ضريبة الفوائد. كذلك تحمل المصارف شهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان بقيمة تصل إلى 70 ألف مليار ليرة (46,4 مليار دولار)، وتحمل سندات يوروبوندرز بقيمة تزيد على 30 ألف مليار ليرة (20 مليار دولار). مجموع ما تحاول المصارف إعفاءه من الضريبة يصل إلى 135 مليار دولار.

واللافت في مطلب المصارف، أن هذا النوع من النشاط هو الذي يحقق لها أرباحاً خلاقاً لما هي عليه الحال بالنسبة لحسابات الأذخار والقروض والسودائع التي يدفع ضريبتها الزبائن!

في المقابل يؤكد أحد أعضاء مجلس إدارة جمعية المصارف أن النقاش الدائر اليوم لا يتعلق بالازدواج الضريبي فحسب، بل أيضاً بالآثار الناتجة عن تطبيق هذه التعديلات على المصارف، إذ أن هناك مصرفين سيدفعان وحدهما أكثر من 200 مليون دولار، فيما القطاع كله سيدفع أكثر من 500 مليون دولار بسبب عدم إقرار هذه الإعفاءات. وهذا المبلغ يضاف إلى المبلغ المحض من الضريبة على فوائد باقي الحسابات المقدرة بأكثر من 450 مليار ليرة (300 مليون دولار). ويضيف المصرفي أن المصارف تدير اليوم 200 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، والسبب يكمن في تحويلها إلى أداة لتمويل الدولة، «لا بل ينطبق على المصارف تسمية الواجهة المزيفة للبنان» بكل ما يعنيه هذا الأمر من فساد سياسي ومالي، وبالتالي «لا يمكن أن يكون هذا الوضع من مؤشرات الربحية المنخفضة والتي سنتدنى إلى 5% (المردود نسبة إلى رأس المال) قياساً مع 10% قبل هذه التعديلات الضريبية، وهذا ما سيدفعنا إلى مواجهة خيارين: الأول أن ندفع فوائد أقل للمودع، وعندها سيتراجع نمو الودائع ليؤثر بشكل واضح على تمويل الدولة، والثاني أن نزيد الفوائد على المقترضين ما ستكون له انعكاسات اقتصادية سلبية جداً».

تقرير

«الاقتصاد والتجارة»

الTTT لا تشمل السلة الغذائية الأساسية

والحبوب والزيوت غير خاضعة أساساً للضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي فإن أسعار بيعها للمستهلكين يجب أن لا تتأثر مطلقاً بهذه الزيادة. وحذرت الوزارة التجار من اللجوء إلى أساليب غير قانونية لخداع المستهلكين «وستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين وإحالتهم أمام القضاء المختص»...

للتأكد من حسن تطبيق زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة للحؤول دون تحميل المواطنين أي أعباء مادية إضافية... ولفت التعميم إلى أن الضريبة على القيمة المضافة غير تراكمية ولن تؤثر بصورة كبيرة على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية. كما أشار إلى أن السلة الغذائية الأساسية كاللحوم ومشتقات الحليب

بعد دخول قانون الضرائب حيز التنفيذ مطلع السنة الجارية، ورفع معدل الضريبة على القيمة المضافة إلى 11%. أصدر وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري، أمس، تعميماً حول «مكافحة غلاء الأسعار» حذر فيه التجار من «اللجوء إلى أساليب غير قانونية بهدف خداع المستهلكين». وأكد أن الوزارة «ستكثف أعمال المراقبة على الأسعار

لدى الفئات الشديدة التعرض للخطر. وعلى الصعيد العالمي، تسبب هذه الأوبئة السنوية وفاة بين 250 ألفاً و500 ألف حالة. ويُعدّ التطعيم من «أنجح وسائل الوقاية من المرض، وتجنب نتائجها الوخيمة». ومن الفئات التي توصيها منظمة الصحة العالمية بالتطعيم: الحوامل في جميع مراحل الحمل، الأطفال في سن 6 أشهر إلى 5 سنوات، المسنون الذين يتجاوزون الـ65 عاماً، العاملون الصحيون، والمصابون بحالات مرضية مزمنة.